
الدفء بالاقتراحات الاقليمية لأجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥

المشاورات مع المجتمع المدني

التي أجراها مكتب الاتصال بالمنظمات غير الحكومية التابع
للأمم المتحدة، لصالح الأمين العام للأمم المتحدة، والهيئة
العامة، ومجموعة العمل المفتوحة حول أهداف التنمية
المستدامة

مكتب الاتصال بالمنظمات غير الحكومية
التابع للأمم المتحدة، UN-NGLS
تدعيم صلة الأمم المتحدة بالمجتمع المدني منذ ١٩٧٥





الدفع بالاقترحات الاقليمية لأجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥ المشاورات مع المجتمع المدني

التقرير الإقليمي للدول العربية
توصيات المجتمع المدني للدول العربية لأجندة ما بعد ٢٠١٥

التقرير الإقليمي للدول العربية

١. إعادة التوازن لعلاقات القوى من أجل العدالة

كشفت المشاورات مع شبكات المجتمع المدني العربي أن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي عليه أن يشكّل خروجاً كبيراً عن نموذج التنمية السائد والمتبع في المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية. وقد ردد المشاركون أصداً تقرير الفريق رفيع المستوى للشخصيات البارزة (HPL) حول ما بعد ٢٠١٥، الذي يدعو لعملية تغيير تحوُّلية، ولكنهم وجدوا أن الجزء السردي من التقرير، لا ينسجم مع التوصيات في كثير من النواحي. واعتبر المشاركون أغلب ما ورد في توصيات الفريق الرفيع المستوى بأنه منفصل عن واقع المنطقة العربية ومن العيوب المنهجية التي أدت إلى زيادة اللامساواة والأزمات والاضطرابات الاجتماعية في المنطقة وحول العالم.

وأشار المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن الفريق رفيع المستوى لم يأخذ في تحليلاته آثار وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وانطلاقة موجة الاحتجاجات الأخيرة، بدءاً من الانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية («الربيع العربي»)، إلى حركات «احتلوا» حول العالم. «خرج المواطنون في البلدان العربية إلى الشوارع للقول أن الأنظمة الاقتصادية والسياسية الحالية قد خذلتهم»، هذا ما أشار إليه إعلان المجتمع المدني حول المشاورة الإقليمية العربية بشأن جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥. وشدد المشاركون أن على هذا الواقع أن ينعكس في التخطيط نحو جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

نموذج التنمية المشوّه أسهم في الربيع العربي

رحب بعض المشاركين بمقترحات الفريق رفيع المستوى (HLP)، وتلك المقدّمة من شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN)، ومؤسسة «الميثاق العالمي» (Compact Global) حول وجود هدف للقضاء على الفقر، وأشاروا إلى أن هذا يطور الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يقضي بخفض الفقر فقط. ومع ذلك، فقد حذر المشاركون أن «مقاربة الأهداف» بشكل عام يمكن أن تأتي بنتائج عكسية، في حال لم تتضمّن الفهم الكامل لعيوب نموذج التنمية السائد وتهدف إلى معالجة نتائجه، من حيث اتساع عدم المساواة والظلم الاجتماعي، على حد وصفهم. وأوضح العديد من المشاركين أن الناس في المنطقة العربية قامت بالنزول الى الشارع، ليس بسبب طبيعة الأنظمة القائمة اللاديمقراطية والفاسدة فحسب، بل أيضاً بسبب الشعور بالإقصاء والاستغلال الاجتماعي الناتجين عن توجّه سياسات التنمية التي اتبعتها تلك الأنظمة - في كثير من الأحيان بتحريض من الشركاء الخارجيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF). «إجماع واشنطن» أو نموذج «الليبرالية الجديدة»، على حدّ قول المشاركين، غالباً ما يحتوي حزمة سياسات لتحرير وخصخصة هذه المؤسسات ورفع القيود عنها، والنمو الذي يقوده التصدير والاستثمار الأجنبي، فضلاً عن تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ووفقاً لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، الدليل على أن هذه السياسات أدت إلى اللامساواة وكان لها الأداء الضعيف بما يتعلّق بخلق فرص العمل، يظهر في انخفاض القدرات الإنتاجية - التي لا تكفي لخلق فرص عمل لائقة - وتقلّص حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي. «في حين شهدت العديد من الاقتصادات العربية متوسط نمو اقتصادي سنوي حقيقي يتعدّى الـ ٥٪ خلال العقدين الماضيين، كان النمو في الإنتاجية أقل من نصف ذلك، بل وسلب في بعض الحالات»، كما أوضحت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. وقد أضافت الشبكة أن «العديد من الدول العربية شهدت انخفاضاً كبيراً في قدرات التصنيع، وتوجّهت نحو تخفيض التصنيع... وعموماً، فإن المشكلة الاقتصادية الهيكلية في المنطقة تتمثل بركود أسهم الزراعة والصناعة

١ تم عقد المشاورة الإقليمية العربية حول جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة لما بعد ٢٠١٥ في بيروت في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ (الإسكوا، بيت الأمم المتحدة). ويمكن

التحويلية، والتوسع السريع في التركيز على خدمات ذات قيمة مضافة منخفضة». بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تركّز تقليدياً في القطاعات ذات فرص العمل المنخفضة، كالتعدين والعقارات.

كما أشارت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن «كساد الأجور»، الذي ينعكس تراجعاً في الأجور كنسبة من الدخل القومي، «ارتبط مع هذا النوع من سياسات الاستثمار والتجارة التي تعطي الأولوية للقطاعات الموجهة للتصدير». هذا الكساد في الأجور ينعكس أيضاً في «انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، «السباق إلى القاع من حيث حقوق وضمانات العمال»، و«تهميش مشاركة المواطنين في الدورات الاقتصادية ومسارات النمو الوطني».

قبل الانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية، ووسط أدلة وافرة حول هذه المشاكل بارزة، كانت هناك «مؤشرات واعدة في بعض تلك البلدان نفسها تتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية»، كما أشار إعلان المجتمع المدني. لأن إطار الأهداف الإنمائية للألفية يرصد التقدم المحرز كل على حدة، فهو لم يستطع رؤية العوامل الحاسمة التي أدت إلى احتجاجات، كما أكد مساهمون في المشاورات. فعلى سبيل المثال، في حين أظهرت المؤشرات تقدماً حاصلًا في أهداف التعليم والصحة، لم تهتم الأهداف الإنمائية للألفية بما فيه الكفاية بسؤال ما إذا كان النموذج الاقتصادي المهيمن يخلق الوظائف الجيدة. لذلك، اقترح إعلان المجتمع المدني أن تقوم المشاورات حول التنمية لما بعد ٢٠١٥ بإعطاء الأولوية «لتحليل القضايا ووسائل التنفيذ الأساسية للتصدي لها»، وشدد أيضاً على أهمية الربط بين مختلف القطاعات من خلال تبني سياسات شاملة، بدلاً من تنفيذ استراتيجيات منفصلة ومجزأة في كل قطاع.

برنامج عمل من أجل الانصاف والعدالة الاجتماعية

دعا المشاركون إلى إطلاق مسارات تنمية في المنطقة تتماشى مع التزامات حقوق الإنسان العالمية المتفق عليها بين الدول، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كما سيتم مناقشته في القسمين الثاني والرابع). وينبغي على سياسات وأنشطة التنمية أن تعكس مسار الاتجاهات المذكورة أعلاه إلى حد كبير، من خلال إحياء القدرات الإنتاجية، وتوليد فرص عمل مستدامة ولائقة، ومعالجة عدم المساواة والكساد في الأجور. وأكد المساهمون على ضرورة التحول من «النموذج الاقتصادي الريعي» السائد حالياً في غالبية الدول العربية إلى «الاقتصادات الإنتاجية» (انظر أدناه).

أقرت شبكات المجتمع المدني أن هذا التغيير الأساسي هو بمثابة تحد من نوع خاص في السياق العربي، حيث تواجه العديد من البلدان حالة من عدم الاستقرار السياسي واقتصادي، والأنظمة الفاسدة وغير الديمقراطية، والاضطرابات الاجتماعية، والحروب الأهلية، وأو الاحتلال الأجنبي. وقد لحظت ورقة النقاش بشأن المشاورة الإقليمية العربية حول جدول أعمال بعد ٢٠١٥ أن المجتمع المدني العربي يواجه مهمة شاقة لتطوير أفكار جديدة والمساهمة في إطار التنمية لما بعد ٢٠١٥ في هذه الظروف^٢. كما لاحظت شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أنه «لا يمكن أن يكون هناك أي عملية التنمية في ظل الاحتلال ومن دون وجود السلام والاستقرار والأمن». هناك حاجة لـ«عقد اجتماعي» جديد بين الدولة والمواطن، على حد قول الشبكة الفلسطينية، يطلق الحريات والخيارات - بشكل جماعي وفردى.

من خلال إعلان منظمات المجتمع المدني، قام عدد كبير من شبكات المجتمع المدني العربي بالدعوة للانتقال من الدولة «الريعية» اللاديمقراطية (أي الأنظمة الاستبدادية التي يمكنها «شراء» الدعم السياسي من خلال العائدات الكبيرة المستمدة من الموارد أو الموقع الاستراتيجي، مثل النفط والغاز أو القواعد العسكرية) إلى نموذج «الدولة الديمقراطية التنموية»، القادرة على تنفيذ جدول أعمال التحول المذكور أعلاه. ولكي يكون الانتقال ممكناً، أكد المشاركون أن على جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥ المساعدة في دفع عملية التغييرات الأساسية المطلوبة لإعادة التوازن في علاقات القوى على المستويين الوطني والدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على الدول الأعضاء:

٢ المشاورات الإقليمية حول برنامج الأمم المتحدة للتنمية لما بعد ٢٠١٥: وثيقة للنقاش مقدّمة إلى مكتب الاتصال بالمنظمات غير الحكومية من قبل شبكة المنظمات

العربية غير الحكومية للتنمية، متوفرة على: <http://www.org.annd.org/folders/data/arabic/pdf.٢٢>

- A. إصلاح بنية التجارة والاستثمار
- A. إصلاح الهيكل المالي والإطار الاقتصادي الكلي
- A. سن سياسات إعادة توزيع من أجل الإنصاف والعدالة الاجتماعية
- A. إحلال السلام والأمن

أ) إصلاح بنية التجارة والاستثمار

أبدى المعنيون فلقهم من أن تقارير الفريق رفيع المستوى (HLP)، وشبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN)، و«الميثاق العالمي» (Compact Global) منحت القطاع الخاص دوراً بارزاً في قيادة التغيير والتنمية. ووفقاً للمنتدى المدني القومي في السودان، هناك «تناقض» بين استنتاجات التقارير، التي تقول أن مسار العمل كالمعتاد ليس مستداماً وأن هناك حاجة إلى تغييرات تحويلية، وتوصياتها، التي تحيل مسؤوليات كثيرة إلى القطاع الخاص، من المفترض أن تكون بين أيدي دول ديمقراطية قادرة وتنموية. وأكد المنتدى القومي المدني السوداني أن «ارتفاع الأسعار و تدهور الخدمات المخصصة تظهر أن الدولة ليست أسوأ» من القطاع الخاص في تقديم الخدمات. كما أشار إلى أن المشاورات الوطنية التي أجريت في السودان أكدت بشدة على تعزيز دور الدولة في التنمية. وفي سياق مماثل، أكد الفضاء الجمعي (المغرب) على دور الدولة في قيادة «التحول الجذري في الهياكل الاقتصادية» اللازمة لتنويع مصادر إنتاج الثروة.

وأعرب المشاركون عن درجة مماثلة من القلق تتعلق بتحديد تقرير الفريق الرفيع المستوى للتجارة الخارجية والاستثمار كمحرك للتحوّل في جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥. وأوضح المساهمون أن الاستثمارات الأجنبية في المنطقة تركّزت تاريخياً في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وذات الاحتمالات القليلة لخلق فرص العمل، في حين أن النمو الذي تقوده الصادرات مارس ضغطاً تنازلياً على الأجور. ونقلاً عن اقتراح الفريق الرفيع المستوى في الهدف الرابع الذي يسعى لـ«تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص المستقر والطويل الأجل». وقد أشار أحد المشاركين إلى أن «تجربة البلدان النامية تكشف أن المهم لأغراض التنمية ليس كمية الاستثمار الأجنبي، بل قدرة الحكومات على توجيه سياسة الاستثمار والإطار القانوني للاستثمار لمعالجة الأولويات واحتياجات التنمية الوطنية».

وتم الإعراب عن قلق خاص بشأن نطاق التجارة الدولية واتفاقيات الاستثمار، خاصة معاهدات الاستثمار الثنائية (BITS) الموقعة من قبل الحكومات في المنطقة، على أمل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالرغم من أن الاعتقاد الراسخ اليوم هو بعدم وجود رابط بين معاهدات الاستثمار الثنائية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن البلدان تدفع ثمناً باهظاً لتوقيعها هذه الاتفاقيات. «لقد كان لقواعد الاستثمار القائمة من خلال معاهدات الاستثمار الثنائية التأثير الشديد على المجال التنظيمي وقدرات البلدان النامية»، كما أوضحت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وأشارت إلى مثال محدد هو «نظام الامتيازات للمستثمر وقواعد تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر، التي تتجاهل مسؤوليات المستثمرين وتهتم بسيادة القانون الدولي لحقوق الإنسان». وبالمثل، استنكر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حقيقة أن هذه المعاهدات تعطي الحقوق للمستثمرين الأجانب، من دون التزامات، وتتطلب الواجبات فقط من البلد المضيف.

كما تمّت ملاحظة أن البلدان العربية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر لم تشهد انتقالاً ملحوظاً للتكنولوجيا التي يمكن أن تخدم الإنتاج المحلي لسلع وخدمات ذات القيمة المضافة. وضمن إطار هذه الاتفاقيات، يصبح من المحتوم أن تبقى تلك البلدان مستهلكة للتكنولوجيا، بدلاً من القيام بإنتاجها وتصديرها.

في الدعوة إلى مراجعة شاملة لهذه الاتفاقيات للتخلص من العقبات التي تحول دون «الحق في سن القوانين» من أجل المصلحة العامة، اقترحت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية «أن يكون إطار التنمية لما بعد ٢٠١٥ مجالاً لمساءلة وتقييم سياسات التجارة والاستثمار، بناء على مدى قيامها بالدفع قداماً بأهداف التنمية، بما في ذلك مساهمتها في العمل والإنتاجية». بالإضافة إلى ذلك، أبرزت الشبكة الحاجة إلى إعادة التفكير في الآليات القانونية التي تُوفّر للمستثمرين الأجانب حماية قانونية كبيرة وتعديلها من منظور يعتمد على حقوق الإنسان بدلاً من «عقلية حماية المستثمر».

وأشار الفضاء الجمعي إلى أن تقرير الفريق الرفيع المستوى يتحدّث عن «التجارة المفتوحة والعدالة»، ولكنه لا يقترح كيفية التوفيق بين قواعد التجارة المفتوحة وقواعد التجارة العادلة المتناقضة. وأكد بعض المشاركين، بالتالي، ضرورة أن يقوم إطار ما بعد ٢٠١٥ بتعزيز آليات تنفيذ التجارة المفتوحة والعدالة، حيث يتم وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الطليعة. بالنسبة لشبكة مكافحة الفساد ومن أجل النزاهة (مجموعة ACINET غير الحكومية)، «ينبغي ألا تأتي التجارة الحرة على حساب الإنتاج المحلي والقدرة على تعزيز الصناعة المحلية». وفي هذه المسألة، أكدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على أهمية إعطاء المعاملة الخاصة والتفضيلية (SDT) وزناً ثقيلاً وتفعيل وضعها القانوني في المرحلة المقبلة من المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، كما توفير المرونة الكافية لتعديل السياسات التجارية لحماية سبل المعيشة وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية - ليس فقط لمجموعة البلدان الأقل نمواً، ولكن بالنسبة لجميع البلدان النامية.

وأكد بعض المشاركين أيضاً على ضرورة وفاء البلدان الصناعية بالالتزامات التي أخذتها منذ أمد طويل الرامية إلى التخلص التدريجي من الدعم الزراعي الكبيرة الذي تقوم به وخاصة لقطاعاتها الزراعية-الصناعية، التي تقوم بإغراق أسواق البلدان النامية بالمنتجات الغذائية المدعومة، وبيعها بأقل من سعر السوق، مما يقوّض سبل معيشة صغار المزارعين، وإغلاق العديد من أعمالهم.

ب) إصلاح الهيكل المالي وإطار الاقتصاد الكلي

وجّهت شبكات المجتمع المدني العربي نقداً شديداً لأطر الاقتصاد الكلي التي تروّج لها المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد، في العديد من الدول العربية، قبل وبعد الثورات الأخيرة. ولاحظ المشاركون تفاقم الاختلال في توازن القوى في المفاوضات التجارية العالمية بسبب شروط القرض التي تتطلب تحرير التجارة من جانب واحد، كجزء من ظاهرة أوسع تؤثر على البلدان النامية في مناطق أخرى. كما تم فرض هذه الشروط على أساس أن زيادة المنافسة من الواردات الأرخص من شأنه أن يجعل الاقتصادات الوطنية أكثر كفاءة، لكن، تم تجاهل الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تصاحب هذا النوع من التحرير، بما في ذلك إغراق الأسواق المحلية بالواردات (التي غالباً ما تكون رخيصة بشكل مصطنع)، وخسائر في الوظائف في القطاعات المتضررة، عدا عن المخاطر على الأمن الغذائي. وكدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية شروطاً أخرى تشمل: سياسات الاقتصاد الكلي التي تميل إلى تقليص الاقتصاد لتلبية أهداف التضخم المنخفضة، بدلاً من السياسات التوسعية لتوليد العمالة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الانفتاح على التجارة، وتدفعات رأس المال (التي غالباً ما تكون غير مستقرة وقصيرة الأمد).

بعد الثورات العربية، أعلنت المؤسسات المالية الدولية أن فشل نموذجها الاقتصادي يعود لسوء التنفيذ من قبل الأنظمة غير الديمقراطية والقمعية. وقد رفضت شبكات المجتمع المدني هذه الحجة، وقامت بتحديد مسؤولية الفشل في أوجه القصور في النموذج الاقتصادي ذاته. وفي هذا السياق، أشار المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن صندوق النقد الدولي يستمر بالترويج لنفس الأجندة، وبالعودة إلى سياسات مثل الخصخصة ومزيد من التخفيض في الدعم الغذائي. وأكد بعض المشاركين أن النموذج الاقتصادي لم يتغير، نقلاً عن وثائق مختلفة، مثل [التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي المقدم لمجموعة الثمانية في مايو/أيار ٢٠١١](#)، بعيد انطلاقة الثورات، والذي يطرح توصيات لفتح التجارة في الخدمات أمام مزيد من المنافسة، وكذلك تحرير تدفقات رأس المال والاستثمار.

واقترحت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية «إعادة النظر بالدور والحوكمة والمساءلة في هذه المؤسسات، لكي تعمل على تفعيل جدول الأعمال التي تركز على حقوق الإنسان وعلى تمكين إطار ما بعد ٢٠١٥، وأن يعكس برنامج عملها ذلك. فهذا أمر بالغ الأهمية للتصدي لمسألة ديمقراطية الإدارة الاقتصادية العالمية». وسيتم مناقشة قضايا المساءلة في القسم الرابع أدناه.

وقد وردت مقترحات إضافية لإصلاح الهيكل المالي في إعلان المجتمع المدني، فضلاً عن تمويل التنمية بشكل عام، وشملت: إجراءات مالية لضمان السيطرة على تقلبات وتقلبات رأس المال؛ نظام مالي موجهة نحو الاقتصاد الحقيقي وتلبية احتياجات صغار المنتجين والمستهلكين؛ الإعفاء من الديون؛ وتنفيذ الالتزام القديم للبلدان المتقدمة المتمثل في تكريس ٠.٧٪ من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA).

أعربت شبكات المجتمع المدني العربي عن قلقها إزاء استمرار ترويج السياسات التي يمكن أن تزيد من اللامساواة في المنطقة. وأوضحت أن هذا يظهر في الدعوة لأنظمة ضريبية «رجعية»، مثل زيادة الضريبة على القيمة المضافة (VAT) التي تقع أعباءها على الفقراء بشكل غير متناسب؛ وتخفيض الدعم على المواد الغذائية والوقود؛ والحوافز الضريبية للمستثمرين الأجانب؛ ومزيد من تفكيك حقوق العمال لجعل الأسواق في المنطقة أكثر «تنافسية». وقد حذر عدد من المشاركين أن سياسات «العمل كالمعتاد» هذه ستؤدي إلى آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلى وجه التحديد، فإن زيادة الضرائب غير المباشرة ستؤدي إلى تدهور القوة الشرائية وتفاقم مستويات المعيشة. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الأوضاع الاجتماعية والسياسية غير المستقرة في المنطقة العربية، وخاصة في أعقاب الثورات الشعبية، على المؤسسات الدولية في إطار ما بعد ٢٠١٥ أخذ خصوصيات البلدان بعين الاعتبار خلال رسم التوصيات الموجهة للسياسات الوطنية. وبعبارة أخرى، يجب عدم إعطاء الأولوية لضبط أوضاع المالية العامة وغيرها من التدابير الرامية إلى تحقيق إصلاحات واستقرار الاقتصاد الكلي، مثل خفض الدعم عن المواد الغذائية والوقود، إذا ما جاء ذلك على حساب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يمكن اعتماد آليات أخرى من سياسات إعادة التوزيع، تؤدي لإعمال أفضل للحقوق.

وتشمل هذه الآليات، كما حددتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، الحاجة للتبادل التلقائي للمعلومات بين البلدان المتقدمة والنامية، وتقارير الإبلاغ عن أرباح الشركات، في كل بلد على حده، اللازمة لمكافحة التهرب من دفع الضرائب وتعقب تسعير النقل غير المشروع من قبل الشركات عبر الوطنية التي تقوم بتحويل أرباحها نحو الخارج والملاذات الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، قام الفضاء الجمعي والمركز المصري للحقوق الاجتماعية الاقتصادية باقتراح مجموعة من تدابير إعادة التوزيع الضريبية والتنظيمية التي من شأنها المساعدة على تقليل اللامساواة، وتشمل، بما فيها:

- الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة؛
- خفض الضرائب على المنتجات الأساسية، مثل الغذاء، لحماية القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المنخفض؛
- «ضريبة غير ثابتة على الشركات»، تدعم المشاريع المتناهية الصغر، والصغيرة جداً، والصغيرة، ومتوسطة الحجم؛
- زيادة الحد الأدنى للأجور، والحد من الأجور الأعلى في القطاع العام، للحد من الفجوة في الأجور؛
- التوسع في برامج الحماية الاجتماعية.

د) إحلال السلام والأمن

وشدّد المشاركون على أن السعي لتحقيق التنمية الشاملة وإقامة السلام والأمن تعزز بعضها البعض. كما قامت شبكات المجتمع المدني بالشرح كيف أن الصراعات طويلة الأمد، فضلاً عن الصراعات التي فرّخت حديثاً في المنطقة، تؤدي إلى عدم الاستقرار وتحويل الموارد؛ وطالبت أن يتم إعادة توجيه أجزاء كبيرة من التمويل العسكري نحو الإنفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة. واقترح المشاركون آليات لمنع التجارة بالأسلحة الصغيرة في المنطقة والحد منها وحظرها، ودعوا إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية حول العالم، من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) في الأمم المتحدة، فضلاً عن الأسلحة الكيميائية، كخطوة أساسية لإعادة التوازن في علاقات القوة والحد من التوترات. كما قاموا بالدعوة إلى التعاون والتنسيق الإقليمي الأمتن، بما في ذلك الآليات السليمة لتسوية النزاعات وحفظ السلام.

تناول المشاركون قضايا السلام والأمن والعسكرة والاحتلال في سياق حقوق الإنسان والتوزيع العادل للموارد الطبيعية في المنطقة إلى حدّ كبير، وبالتالي ستم نقاش هذه الموضوعات في القسمين الثاني والثالث التاليين.

٢) إعمال حقوق الإنسان والتغلب على الإقصاء

أكدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على أن الهدف النهائي للتنمية المستدامة يجب أن يكون الرفاه والكرامة لجميع الناس. وهناك حاجة لمقاربات شاملة، ليس فقط للتغلب على الفقر، بل أيضاً كضمان للمساواة والعدالة. لذا، أكد المشاركون من المنطقة العربية أن على جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥ تبني المقاربة القائمة على الحقوق، كما ينبغي أن تدعو الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها القائمة في مجال حقوق الإنسان التي تنص عليها العديد من الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية لجميع الناس. ولتمكين التقدّم نحو أهداف التنمية المستدامة، وفقاً للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، أكد المساهمون في التشاور على وجوب أن تقوم الدول بالتالي:

- أ) إنهاء الاحتلال الأجنبي
- ب) إصلاح السياسات الأمنية بغرض احترام الحقوق المدنية والسياسية
- ج) إعمال حقوق الإنسان باتجاه التمكين العادل لجميع الناس
- د) إلزام قطاع الشركات باحترام حقوق الإنسان

أ) إنهاء الاحتلال الأجنبي

وأكد أن شبكات المجتمع المدني في المنطقة العربية أن أحد الشروط الأساسية لتحقيق التقدّم في مجال حقوق الإنسان، وبالتالي التنمية، هو غياب الاحتلال الأجنبي. وأضحت شبكة ACINET أنه، بحجة الأمن، تقوم قوات الاحتلال العسكري بتقييد الحريات الأساسية، بما فيها الحق في الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير والتجمع السلمي. وتقوم قوات الاحتلال أيضاً بتقييد حرية التنقل، مما يؤدي إلى عواقب اجتماعية واقتصادية سلبية. وعلى هذا النحو، ذكرت ACINET أنه «لا يمكننا الحديث عن أهداف إنمائية واضحة في ظل الاحتلال».

التوترات طويلة الأمد في أنحاء المنطقة العربية، التي تشمل صراعات وأزمات سياسية في العديد من البلدان، تخلق ظروفاً خطيرة وتسبب الفقر وعدم المساواة والتفاوت. هذا وتتفق شبكات المجتمع المدني على أنه لا يمكن تحقق التنمية في غياب السلام والأمن والاستقرار وعلى أن الحكم الديمقراطي هو شرط أساسي لتحقيق وإدامة حقوق الإنسان.

وشدد المشاركون على أنه بالرغم من الترويج للحكم الديمقراطي كهدف معلن من الاحتلال الأجنبي في عدة دول عربية، تقوم قوات الاحتلال بتقييد حرية حركة الناس والتجارة، وانتهاك حقوق الإنسان، والتسبب بالضرر الاجتماعي واقتصادية. وأضحت ACINET أن إطلاق حرية الحركة ينشأ الاقتصاد ويقلل من البطالة والفقر، وأن هذه القيود تُضعف التنمية، كما أكدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن الاحتلال الأجنبي تُزعزع جهود التنمية في المنطقة العربية.

وفي إشارة للاحتلال الأجنبي المستمر لفلسطين، والاحتلال السابق لكل من العراق والصومال، أكدت على وجوب شبكات المجتمع المدني أن القوانين الدولية بشأن الاحتلال وحق الشعوب في تقرير المصير، بما في ذلك [اتفاقيات جنيف](#)، ويجب على جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥ أن يتضمن هذه التوصيات ليكون داعماً للمنطقة العربية، كما أصر المشاركون. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت عدة شبكات من المجتمع المدني ضرورة إصلاح مجلس الأمن الدولي لضمان التطبيق الكامل للقوانين الدولية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية. وقد اعتبر العديد من المشاركين أن مجلس الأمن يعاني من «الانتقائية» أو «الانحياز»، ووجهوا النقد لتطبيق «المعايير المزدوجة»، عند اتخاذ القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان والقضايا الأمنية.

ب) إصلاح السياسات الأمنية بغرض احترام الحقوق المدنية والسياسية

وأضحت العديد من شبكات المجتمع المدني أن سياسات أمن الدولة والعسكرة المرتبطة بها تقوم بتقييد الفضاء المدني في أرجاء المنطقة العربية. ووفقاً لوصف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يتجلى ذلك في كثير من الأحيان في التعديت على الحقوق والحريات الأساسية، وغالباً ما يتم انتهاك الحق في تكوين

الجمعيات وحرية التعبير، كما أوضحت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. وأضاف اتحاد المقعدين اللبنانيين أن التمييز على أسس دينية هو أمر شائع. وفي هذا السياق، تعاني منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية من معوقات متعددة لتأمين «البيئة المؤاتية» التي تسمح بالتجمعات المدنية والممارسة الديمقراطية.

وعبر المشاركون من المنطقة العربية عن قلقهم إزاء قمع أنشطة المجتمع المدني بسبب المعارضة السياسية أو بحجة مكافحة الإرهاب. وأبلغ ممثل إحدى المنظمات المشاركة في المشاورات عبر الأقمار الصناعية أن المنظمة تلقت للتو أمر إغلاق من قبل السلطات الأمنية، والذي عزته إلى دورها في رصد ونقد مقاربة الحكومة في التنمية. وأشار المشاركون إلى استمرار ردود الفعل العنيفة ضد المجتمع المدني في العديد من الدول العربية، والتي تشكل انتهاكاً للحق في حرية التعبير والمشاركة والتجمع السلمي. وأشار المنتدى المدني الوطني (Forum Civil National) أن مثل هذه الوقائع تتطلب إصلاح هياكل ومؤسسات الدولة، بما في ذلك قوى الأمن، وتؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير دولية لتعزيز احترام الحقوق السياسية والمدنية والمشاركة في صنع السياسة العامة.

ج) أعمال حقوق الإنسان باتجاه التمكين العادل لجميع الناس

وأوضحت شبكات المجتمع المدني أنه في حال لم تكن التنمية شاملة تماماً، فذلك يؤدي إلى إدامة الإقصاء. وبناء على ذلك، طالب المشاركون بوضع سياسات تنمية شاملة وبرامج لإعمال حقوق الإنسان في مجالات التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والحماية الاجتماعية، كما المساواة وعدم التمييز. وشدد المساهمون أن المنطقة العربية بحاجة إلى إجراء إصلاحات لتمكين الناس بصورة عادلة، مع إيلاء الاهتمام الخاص لضمان المساواة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أكد كل من مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان والشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي على ضرورة إعطاء الأولوية للتعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥. وأكدت الشبكة الموريتانية على ضرورة التركيز على تحسين نوعية التعليم، «لأنه، في الماضي، حدث تحسن كمي في التعليم على حساب الجودة».

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية أوضحت شبكة ACINET أن نقص الموارد المالية الناجم عن الركود الاقتصادي حدّ من القدرة على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة على المستوى الوطني، مما يؤثر بشكل خاص على الفقراء والمهمشين. وتماشياً مع هذه الملاحظة، حثت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على قيام جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥ بمعالجة قضايا مثل الصحة والتعليم، من خلال تعزيز سياسات اقتصادية وطنية ودولية مسؤولة تعزز الإنصاف.

كما قامت جملة من شبكات المجتمع المدني المشاركة، بما فيها المنبر التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، معلومات حقوق الإنسان، ACINET، اتحاد المقعدين اللبنانيين، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، بتسليط الضوء على الحاجة الملحة لمعالجة البطالة في المنطقة العربية. وأوضحت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية أن ٢٥٪ من الناس في فلسطين عاطلون عن العمل، وترتفع هذه النسبة في غزة إلى ٤٠٪. كما شددت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على أهمية أن يقوم جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥، بتعزيز [برنامج العمل اللائق](#) الصادر عن منظمة العمل الدولية، كما دعت إلى خلق وظائف مستدامة وكريمة^٣، بالإضافة إلى ضمان الحق في الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين.

مشيراً إلى أن ١٠٪ من سكان العالم يعيشون مع الإعاقة، وحيث ٨٣٪ منهم عاطلون عن العمل، حث اتحاد المقعدين اللبنانيين جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥ على المضي قدماً في «الحق في العمل ضمن حياة كريمة للجميع»، وقام بدعوة جميع الدول الأعضاء على التصديق على [الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة](#). وشدد اتحاد المقعدين اللبنانيين على أهداف التنمية لا تتحقق ما لم يتم تحقيقها للجميع، وبالتالي يجب على جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥ تعميم حقوق الأشخاص المتعاشين مع الإعاقة على مدى إطار التنمية.

كما أضاء عدد من المنظمات على الحاجة لتعميم حقوق المرأة على مدى الإطار المتعلق بالتنمية. ونقلت ACINET أنه خلال مسار المشاورات الوطنية لجدول أعمال ما بعد ٢٠١٥ في فلسطين، تم طرح قضية المساواة

الجنديرية وتمكين المرأة مع عدد من الوزرات، للإسهام في تعزيز المفاهيم المؤسسية حول هذه القضايا. وهذا أمر بالغ الأهمية، كما أوضحت الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي، لأن الفقر يؤثر بشكل أكبر على النساء.

(د) إلزام قطاع الشركات باحترام حقوق الإنسان

لاحظ شبكات المجتمع المدني أن تقارير الفريق رفيع المستوى (HLP)، وتلك المقدمة من شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN)، ومؤسسة «الميثاق العالمي» (Compact Global) تعزز الدور المتزايد لقطاع الشركات في التنمية. ومع ذلك، لاحظ المشاركون أن معايير الأداء للقطاع الخاص لم يرد ذكرها في أي من التقارير. وأكدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان توفير هذه الشروط، وفتت إلى «المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف»»، والتي تم إقرارها من قبل مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام ٢٠١١. وحثت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على تحويل هذه المبادئ التوجيهية إلى التزامات دولية ملزمة وإشراف الأمم المتحدة على أنشطة القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، لضمان احترام حقوق الإنسان.

ستتم مناقشة هذه النقطة بمزيد من التفاصيل في القسم الرابع من التقرير، جنبا إلى جنب مع الالتزامات خارج الأراضي للدول الأعضاء، المنصوص عليها في مبادئ معاهدة ماستريخت حول الالتزامات الخارجية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢) ضمان التوزيع العادل والاستخدام الآمن للموارد الطبيعية

كما هو الحال مع آسيا، أمريكا اللاتينية، أمريكا الشمالية، وأفريقيا، يواجه المشاركون من المنطقة العربية تحديات متعلّقة بالموارد الطبيعية في مجالات الزراعة، والصناعات الاستخراجية، والطاقة، بالإضافة إلى النقص الحاد في المياه. وقد دعا المشاركون إلى اتباع نهج مماثل لمعالجة القضايا الرئيسية في هذه القطاعات، بما في ذلك:

- أ) السيادة الغذائية: حق ومفتاح للزراعة المستدامة
- ب) خفض الضغوط على الموارد الطبيعية
- ج) التحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة

أ) السيادة الغذائية: حق ومفتاح للزراعة المستدامة

أشارت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن الدول العربية شهدت في الآونة الأخيرة تزايداً لنسبة الفقر بين سكان الريف، الذين غالباً ما يعتمدون في سبل العيش على الزراعة. هذا وتتم إعاقة إدارة الموارد عن طريق الاستيلاء على الأراضي، والرعي الجائر، والاستغلال المفرط للموارد المائية والأراضي، وإزالة الغابات. أما الزيادة السريعة في عدد السكان وأنماط الاستهلاك فقد أدت إلى زيادة الطلب على الغذاء وسارعت في تدهور الأراضي. هذه العوامل تشكل ضغوطات على قدرة المنطقة في تحقيق التنمية المستدامة وتأمين الحقوق الأساسية للسكان الأكثر عرضة.

إن معظم الدول العربية هي مستورد صاف للغذاء، وتصرف مخصصات كبيرة في الميزانية لتغطية فواتير الواردات، بدلاً من الاستثمار وتعزيز الإنتاج الزراعي الوطني. ويتم تقييد وصول المزارعين إلى البذور على نحو متزايد، بسبب توسّع سيطرة الشركات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، فإن المياه - كواحدة من أكثر الموارد استراتيجية في المنطقة وأكثرها ندرة - تتعرض لضغط كبير، بسبب تدهور حالة موارد المياه. وهذا بدوره، يهدد النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، ويؤدي إلى تدهور التربة، ويزيد من حدة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، ويؤثر على الاقتصاد بأكمله.

ونظراً لهذه التحديات وتفاقمها، بسبب غياب أو ضعف السياسات التي تؤطر وتدعم الاستثمار في الزراعة وإنتاج الأغذية، أشارت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إلى الأخطار التي ما زالت تعترض الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في المنطقة. لذلك، من الضروري النظر في الاتفاقيات التجارية والاستثمارية التي تؤثر في الأراضي والإنتاج الزراعي، بما في ذلك المصادقة على اقتراح تخزين الغذاء والدعم الغذائي الذي اقترحتته مجموعة الـ ٣٣ من الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية، الداعي لوضع قواعد جديدة بشأن التخزين العام لأغراض الأمن الغذائي وحول المساعدات الغذائية المحلية، فضلاً عن سن التشريعات الوطنية بشأن استخدام المياه، وذلك بهدف الاتجاه نحو حماية حقوق صغار المزارعين، وتعزيز الإنتاج الوطني المستدام، والحد من نطاق استيلاء القطاع الخاص على الأراضي وسيطرتها على الأراضي الزراعية.

وقد ركّز الفضاء الجمعي على أهمية تنويع الأنشطة الاقتصادية، مشدداً على أهمية إعادة بناء القطاع الزراعي والاستثمار فيه محلياً كوسيلة لمعالجة مسألة السيادة الغذائية وتحديات الأمن الغذائي. وأشارت المنظمة إلى أن مثل هذا التحول يعتمد على تعزيز دور الدولة في تصميم وتنفيذ السياسات الإنتاجية، بالتوازي مع بناء الإنتاجية في القطاعات الأخرى.

ب) خفض الضغوط على الموارد الطبيعية

يتم توزيع الموارد الطبيعية، وخاصة المياه، بشكل غير متساو في الدول العربية، مع بعض وجود بعض المناطق الريفية التي تفتقر إلى الوصول إلى خدمات المياه ومياه الشرب النظيفة؛ وتكرر نفس المشكلة مع الطاقة في بعض المناطق التي تفتقر إلى خدمات الكهرباء. هذا وتربط شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هذه

في مصر. وأكد المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أنه يتم القيام باستثمارات ضخمة جديدة في مجال استخراج الوقود الأحفوري في المنطقة باسم التنمية، ولكن هذا يتعارض مع الأهداف الدولية المُعلنة حول التوجّه نحو الطاقة النظيفة والمتجددة.

ويمكن للتحويل إلى الطاقة المتجددة أن يساعد البلدان العربية على الانتقال من «الدولة الريعية» نحو نموذج أفضل من «الدولة التنموية»، من خلال تقليل الضغط على الموارد الاستخراجية مثل النفط والغاز، والتي يتم استغلالها من قبل حفنة من النخب. وأضاف المشاركون أن الاستثمار في الطاقة المتجددة يحتوي أيضاً على إمكانيات كبيرة لخلق فرص العمل.

الابتعاد عن نموذج «الدولة الريعية» يتطلب استراتيجيات وطنية شاملة ومستدامة - مع أخذ جميع القطاعات بعين الاعتبار - على أساس الاستخدام المعقول للموارد الوطنية. وأكدت الشبكات المساهمة على ضرورة تصور وتنفيذ هذا التوجّه كجزء من جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥.

٤) إرساء الحكم التشاركي والمساءلة والشفافية

اقترحت شبكات المجتمع المدني العربي، من خلال إعلان المجتمع المدني، أن يعتمد إطار ما بعد ٢٠١٥ على «عقد اجتماعي جديد بين المواطنين والدولة، على أساس إطار حقوق الإنسان وحماية المواطنة». وقد لحظت ورقة النقاش أن المجتمع المدني العربي «يخوض بالفعل مهمة صعبة، متمثلة في التفاوض على نظام سياسي جديد يقوم على عقد اجتماعي متجدد يركز على المبادئ الدستورية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والحرية، وحقوق الإنسان». وأشارت الورقة إلى أن هذه العملية، تجري في سياق من «تزايد العنف، وانعدام الأمن، وصعود التطرف، وإحباط وتعب المواطنين من الفترة الانتقالية التي بالكاد قد بدأت، كما يتم تقويضها من خلال التوقعات الاقتصادية الصعبة على المدى القصير في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وبالتالي القليل من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية على المدى القصير».

لوضع عقد اجتماعي جديد في ظل هذه الظروف، من الضروري إرساء الحكم القائم على المشاركة والمساءلة والشفافية. وفي ضوء تحليل القسم الأول، أصرت شبكات المجتمع المدني العربي على قيام المؤسسات الدولية بالتنفيذ الكامل لهذه الممارسات. وأكد المساهمون أن انعدام المساءلة والعجز الديمقراطي في المؤسسات الدولية الرئيسية، فضلاً عن التراخي في تنظيم الشركات عبر الوطنية، ساهمت بشكل كبير في إنتاج عيوب نموذج التنمية السائد. وقد أعطت شبكات المجتمع المدني في المنطقة العربية الأولوية للأبعاد التالية من الحكم القائم على المشاركة والمساءلة والشفافية:

- أ. آليات المساءلة القائمة على حقوق الإنسان
- ب. المساءلة في إطار الحاکمية المالية والاقتصادية
- ج. المساءلة حول الالتزامات خارج أراضي الدولة
- د. التزامات ملزمة للشركات
- هـ. الحكم الوطني التشاركي والقابل للمساءلة
- و. تحديد الأولويات والمقاييس لها بعد ٢٠١٥ من الأسفل إلى الأعلى

١. آليات المساءلة القائمة على حقوق الإنسان

من خلال تحديد الحاجة إلى تصحيح غياب آليات المساءلة المجدية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، اقترح إعلان المجتمع المدني أن تكون العمليات والآليات الدولية للمراقبة والمساءلة في إطار ما بعد ٢٠١٥ راسخة في الصكوك الدولية القائمة لحقوق الإنسان، كما تم نقاشه في القسم الثاني. وبشكل أكثر تحديداً، اقترحت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن «إطار المسارات والآليات الحكومية للرصد والمساءلة القائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك [الاستعراض الدوري الشامل](#) (UPR) لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والآليات المدرجة ضمن اتفاقيات حقوق الإنسان، ينبغي دمجها في آليات المساءلة» للإطار الجديد لما بعد ٢٠١٥، «مع أخذ الاستعراض الدوري الشامل بعين الاعتبار والاستثمار فيه وإصلاحه وتعزيزه».

٢. المساءلة في إطار الحاكمية المالية والاقتصادية

وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، يقول إعلان المجتمع المدني أنه يجب على إصلاح الحوكمة العالمية أن تكون أولوية في جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥، «من أجل جعلها أكثر شفافية وديمقراطية وتشاركية. وهذا يتطلب إعادة النظر في الإطار العالمي لسياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تلك المتعلقة بمؤسسات بريتون وودز، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي». كما لاحظت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية أنه ليس من الممكن الحديث عن «شراكة عالمية متساوية» في ظروف يكون فيها لدول الجنوب الدور ضعيف والصوت الخافت جداً في إدارة مؤسسات بريتون وودز. وأشار المنتدى المدني الوطني إلى أن نقاط الضعف في مسألة الحاكمية العالمية تُخضع أطر التنمية العالمية لضغوط سياسية وانتقائية في التمويل من قبل الجهات الفاعلة الأقوى.

انعدام الشفافية في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية هي القضية الرئيسية، وفقاً للمشاركين. فعلى سبيل المثال، لاحظ المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن شروط مفاوضات القروض مع صندوق النقد الدولي «لا يتم نشرها علناً أو الاضطلاع بها بطريقة شفافة». وقد وصفت هذه شبكة المجتمع المدني هذه الخطة الاقتصادية الوطنية التي قُدمت إلى صندوق النقد الدولي من قبل واحدة من أكبر دول المنطقة «لم يتم إتاحتها للجمهور إلا عندما أقامت منظمات المجتمع المدني برفع قضية أمام المحكمة الإدارية الوطنية مطالبة بالشفافية في الشروط والمفاوضات مع صندوق النقد الدولي». وبعد إتاحتها للجمهور في نهاية المطاف، تبين أن الخطة الوطنية «عكست التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي جاءت في التقرير المادة الرابعة التشاوري لصندوق النقد الدولي»، الذي صدر قبل الثورة في ذلك البلد، والذي شملت التوصيات التي من شأنها زيادة الأعباء الاقتصادية على المواطنين العاديين والمواطنين الفقراء بالتحديد.

ويقول إعلان المجتمع المدني: «تهدف ديمقراطية الحكم العالمي إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار وتعزيز المساءلة المتبادلة والوصول إلى المعلومات بكفاءة وفعالية. وينبغي أن يستند الحكم العالمي الديمقراطي على المبادئ الأساسية للمشاركة المتساوية وعلى المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة».

واقترحت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية تعزيز آليات المساءلة الدولية لحقوق الإنسان «كأدوات للإشراف على عملية صنع السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية». وهذا من شأنه أن يكون بمثابة خطوة نحو «ترسيخ مقاربة حقوق الإنسان كإطار لتصميم ورصد وتقييم النظم الاقتصادية والمالية (تشمل السياسات والمؤسسات) على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي».

ج. المساءلة حول الالتزامات خارج أراضي الدولة

وقد جاءت مقترحات تطبيق «الالتزامات خارج الأراضي» في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مرتبطة بشكل وثيق بالمساءلة في الإدارة الاقتصادية العالمية. فبالرغم من أن احترام وحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الدولي هي واجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تميل الكثير من الحكومات، وخاصة في البلدان المتقدمة، لتفسير التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وتطبيقاتها داخل حدودها فقط. وأشارت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إلى [مبادئ ماستريخت حول الالتزامات الخارجية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية](#)، التي تحدد الالتزامات خارج أراضي الدول على أساس القانون الدولي القائم لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى «التزام تجنب التسبب في الضرر»، وتنص هذه المبادئ أيضاً على ما يلي:

١٥. التزامات الدول كأعضاء في المنظمات الدولية:

بصفتها عضو في منظمة دولية، فإن الدولة مسؤولة عن سلوكها فيما يتعلق بالالتزامات في مجال حقوق الإنسان داخل وخارج أراضيها. وينبغي على الدولة التي تنتقل مسؤوليتها أو تشارك في منظمة دولية اتخاذ جميع الخطوات المعقولة لضمان أن المنظمة ذات الصلة تعمل بشكل يتسق والالتزامات الدولية لتلك الدولة في مجال حقوق الإنسان.

١٧. الاتفاقيات الدولية

على الدول تفصيل وتفسير وتطبيق الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة على نحو يتسق والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتشمل هذه الالتزامات تلك المتعلقة بالتجارة الدولية والاستثمار والتمويل والضرائب وحماية البيئة والتعاون الإنمائي والأمن.

وتقوم مبادئ ماستريخت أيضاً بتفصيل الأحكام الأخرى للمساءلة والعلاج الفعال لانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

د. التزامات ملزمة للشركات

كما ذكر في القسم الثاني، سلّطت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية الضوء على أن مختلف مقترحات «الشراكة من أجل التنمية» في مناقشات ما بعد ٢٠١٥، تقوم بإبراز دور قطاع الشركات، حيث يتم تشجيع الشركات الكبرى للاستثمار في أولويات التنمية، مثل الغذاء والمياه والطاقة. لكن هذا النوع من «نقل المسؤولية» من القطاع العام إلى القطاع الخاص يتم تأطيره من خلال «الالتزامات الطوعية» أو مبادرات «حسن النية». ولا تقدم تقارير الفريق رفيع المستوى (HLP)، وشبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN)، و«الميثاق العالمي» (Compact Global) أي مقترحات لمساءلة الشركات. وقد أصرت الشبكة أن قطاع الشركات عليه أن يكون مسؤولاً عن أنشطته الإنمائية، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطبيق الالتزامات الملزمة وآليات المساءلة القوية، مع الرقابة الصارمة عليها.

وقد دل المشاركون على «المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف»، والتي تم إقرارها من قبل مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام ٢٠١١، ولكنهم أشاروا إلى الحاجة لاستكمالها من خلال إجراءات نفاذ. فهذه المبادئ التوجيهية تؤكد بالفعل على أن قانون حقوق الإنسان الدولي يلزم الدول بـ«الحماية ضد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل طرف ثالث، بما في ذلك مؤسسات الأعمال». كما تقوم المبادئ بتحديد ما يلي:

قد تقوم الدول بانتهاك التزاماتها المتعلقة بالقوانين الدولية لحقوق الإنسان... في حال فشلها في اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع إساءات الجهات الخاصة والتحقيق فيها ومعاقبتها والتعويض عنها. وبالرغم من امتلاك الدول حق تقدير البت بهذه الخطوات، بشكل عام، عليها النظر في مجموعة كاملة من التدابير الوقائية والعلاجية المسموح بها، بما في ذلك السياسات والتشريعات واللوائح والأحكام. ويتعين على الدول أيضاً واجب حماية وتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك اتخاذ تدابير لضمان المساواة أمام القانون، والعدل في تطبيقه، ومن خلال النص على المساءلة الكافية، واليقين القانوني، والشفافية في الإجراءات والقوانين. (صفحة ٣)

من خلال إشارتها إلى «تزايد خطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المناطق المتضررة من النزاعات»، تضع «المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان» المسؤولية على الدول أيضاً في «المساعدة على ضمان ألا تشارك مؤسسات الأعمال العاملة في هذه السياقات في مثل هذه الانتهاكات». وتشمل التدابير الموصى بها التالي:

- (أ) في أقرب مرحلة ممكنة، إشراك مؤسسات الأعمال لمساعدتها على تحديد ومنع وتخفيف المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان في أنشطتها وعلاقاتها التجارية؛
- (ب) تقديم المساعدة الكافية لمؤسسات الأعمال لتقييم ومعالجة مخاطر الانتهاكات المرتفعة، مع إيلاء الاهتمام الخاص بكل من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- (ج) حرمان مؤسسات الأعمال من الحصول على الدعم والخدمات العامة في حال مشاركتها في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ورفضها التعاون من أجل معالجة الوضع؛
- (د) وضمان فعالية سياساتها وتشريعاتها ولوائحها وتدابيرها التنفيذية الحالية في التصدي لخطر التورط في أعمال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. (الصفحات ٨-٩)

هـ. الحكم الوطني التشاركي والقابل للمساءلة

ناقش المشاركون مطولا في العملية المعقدة لتطوير إدارة وطنية مبنية على المشاركة والمساءلة في السياق غير المستقر سياسيا في المنطقة. وذكر مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان أنه «علينا إصلاح نظام الحكم القائم على المشاركة لتحقيق المزيد من الاستقرار والأمن السياسي وإعداد المنطقة للانتقال الى مرحلة جديدة. ويجب علينا تطوير نظم قوية لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص». وأضاف الفضاء الجمعي، «يجب أن تكون هناك مساءلة مستمرة. فلا يمكن أن تترك المساءلة للعملية الانتخابية وحدها، حيث علينا أن ننتظر لمدة خمس أو ست سنوات لمساءلة قادتنا». وبناء على ذلك، أكد الفضاء الجمعي على الحاجة إلى بلورة مفهوم «الحكم القائم على المشاركة الديمقراطية» بشكل يشمل حركات التضامن ويسمح باستجاب الحكومات بشكل مستمر للتمكن من محاسبتها.

وأشار إعلان المجتمع المدني: «وبما أن الاضطرابات الشعبية التي اجتاحت المدن حول العالم، فإن المواطنين والمواطنات ومنظمات المجتمع المدني يطالبون بحقهم في المشاركة على جميع مستويات صنع القرار. وهذا يستتبع الاعتراف بالمجتمع المدني كشريك رئيسي في تحديد القضايا والسياسات والأهداف وتنفيذ برامج العمل، ما يعني تعميم العمليات القائمة على المشاركة على مختلف مستويات صنع السياسات، بما في ذلك توفير فرص الحصول على المعلومات وغيرها من القنوات. لكن، هذا يعني القيام بنفضة شاملة لنظم الحكم الحالية، واعتماد آليات واضحة لتنفيذ السياسات، مع وضع معالم محددة لقياسها وإنجازها، لتكون جزءاً من إطار التنمية الجديد».

وفي ظل ظروف اللااستقرار الاجتماعي التي تسود في أرجاء المنطقة، يدعو إعلان المجتمع المدني لتنفيذ «آليات العدالة الانتقالية» للحفاظ على التماسك الاجتماعي عند الحاجة.

و. تحديد الأولويات والمقاييس لها بعد 2017 من الأسفل إلى الأعلى

ودعا إعلان المجتمع المدني لمقاربة «من الأسفل إلى الأعلى» لتأطير جدول أعمال ما بعد 2015، قائلاً: «يجب على مسار ما بعد 2015 أن يكون عملية تشاركية، متعددة الأطراف، وشاملة لجميع المعنيين في تعزيز التنمية. كما على البلدان النامية في الجنوب أن تتخبط عملياً في المسار مثلها مثل الدول الصناعية». وبالرغم من كون العملية تجري ما بين الحكومات، أشار الإعلان إلى وجوب أن يشمل جميع أصحاب المصلحة، «وأن يستجيب لمطالب المجتمع المدني بطريقة سليمة وشاملة».

ودعا عديد من المشاركين إلى وضع المؤشرات التي تذهب أبعد من المقاييس البسيطة للدخل، واعتماد مؤشرات نوعية، بدلاً من الاعتماد فقط على المؤشرات الكمية. ونوّهت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بعمل هيئات حقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان المتعلق بالمؤشرات والتفسيرات الرسمية من قبل المقررين الخاصين بصفتهما نقاط أساسية يجب اعتمادها في تصميم أهداف التنمية المستدامة (SDGs)».

ناقش المشاركون بعض الأهداف والمؤشرات المقترحة في تقارير ما بعد 2015، مع التركيز على القيود المفروضة على بعض هذه على المستويات الوطنية. كما اقترح إعلان المجتمع المدني «يجب أن يتم ذكره صراحة أن إطار التنمية لما بعد 2015 يمثل أهدافاً للعالم ككل، وهو ليس مقياساً للتقدم المحرز في كل بلد على حده، لأن الأهداف الوطنية يجب صياغتها محلياً مع استخدام المعايير العالمية كنقطة مرجعية». وأكمل إعلان المجتمع المدني من خلال اقتراح أن يركز جدول أعمال ما بعد 2015 على العمليات التشاركية، لوضع واعتماد جداول الأعمال الوطنية استناداً إلى الأولويات الوطنية وحقوق الإنسان. وهذه العمليات تأتي «كنتيجة لحوار وطني شامل، يتضمّن مجموعات متنوعة» في المجتمع.

الملحق الثاني: المنهجية وموارد المعلومات

المنهجية

أجرى مكتب الاتصال بالمنظمات غير الحكومية التابع للأمم المتحدة الأمم المتحدة ١٤ مؤتمراً عبر الأقمار الصناعية مع شبكات المجتمع المدني الإقليمية ودون الإقليمية، من آسيا، المحيط الهادئ، أمريكا اللاتينية، منطقة البحر الكاريبي، أفريقيا، أوروبا، أمريكا الشمالية، والدول العربية. المكالمات أجريت بأربع لغات: العربية، الإنجليزية، الفرنسية، والإسبانية. وقد حصل المشاركون على مذكرة توجيهية قبل اللقاء. استمرت المؤتمرات عبر الأقمار الصناعية بين الساعتين إلى الثلاث ساعات لكل منطقة، بتسهيل من مكتب الاتصال بالمنظمات غير الحكومية التابع للأمم المتحدة الأمم المتحدة، وشارك فيها بمتوسط سبعة ممثلين عن المجتمع المدني في كل مكالمة. وقد انضم ما يقارب ١٠٠ من شبكات المجتمع المدني الإقليمية إلى هذه المؤتمرات، وأرسل العديد منها مساهمات مكتوبة إضافية، وقد شارك ما مجموعه ١٠٠ من شبكات المجتمع المدني الإقليمية في هذه المؤتمرات، وقدم العديد منهم مساهمات مكتوبة تكميلية. كما قامت ٢٠ شبكة مجتمع مدني إقليمية أخرى لم تتمكن من الانضمام للمكالمات بتقديم مداخلات مكتوبة. هذا وتتعاون شبكات المجتمع المدني الإقليمية والحركات الاجتماعية الـ ١٢٠ المساهمة في هذا التشاور مع أكثر من ٣٠٠٠ منظمة وطنية ومجتمعية.

ويستند هذا التقرير حول توصيات المجتمع المدني الإقليمية على محاضر المؤتمرات، فضلاً عن المساهمات المكتوبة التي وردت من الشبكات الإقليمية عبر صفحة الانترنت والبريد الإلكتروني. وتم تحرير المحاضر قليلاً لإزالة التكرار وجمع تصريحات كل مشارك على حدة، بالرغم من حصولها في أوقات مختلفة أثناء النقاش. وقد تم تبادل هذه النصوص المحررة مع جميع المشاركين قبل بدء عملية كتابة التقارير، لإفساح المجال للمشاركين لضبط و/أو تعديل مداخلاتهم. ثم تمت ترجمة النصوص العربية والإسبانية والفرنسية إلى اللغة الإنكليزية.

يرجى النقر على الروابط أدناه للوصول إلى مواد هذا التشاور:

آسيا والمحيط الهادئ
محضر مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ والاقترحات عبر البريد الإلكتروني (الإنجليزية) - ٣ مكالمات
آسيا والمحيط الهادئ: الاقتراحات عبر الانترنت (الإنجليزية)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
محضر أمريكا اللاتينية والاقترحات عبر البريد الإلكتروني (الإسبانية) - ٤ المكالمات
محضر أمريكا اللاتينية (الإنجليزية)
محضر منطقة البحر الكاريبي والاقترحات عبر البريد الإلكتروني (الإنجليزية) - مكالمات واحدة
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقترحات عبر الانترنت (الإنجليزية)

أوروبا وأمريكا الشمالية
محضر أوروبا وأمريكا الشمالية والاقترحات عبر البريد الإلكتروني (الإنجليزية) - ٣ مكالمات
أوروبا وأمريكا الشمالية، الاقتراحات عبر الانترنت (الإنجليزية)

أفريقيا
محضر اجتماع أفريقيا باللغة الفرنسية (الفرنسية) - مكالمات واحدة
ترجمة محضر اجتماع أفريقيا باللغة الفرنسية (الإنجليزية)
محضر اجتماع أفريقيا باللغة الإنجليزية (الإنجليزية) - مكالمات واحدة
أفريقيا، الاقتراحات عبر الانترنت

الدول العربية
محضر الدول العربية (بالعربية) - مكالمات واحدة